

مسألة الحبس الإحتياطي كعقاب في مصر

ورقة إحاطة – فبراير 2016

المقدمة

ابتداء من يونيو 2013، ازداد لجوء السلطات المصرية لخيار الحبس الإحتياطي كإجراء عقابي لإسكات الناشطين والصحفيين والمعارضين السياسيين السلميين¹. وقد ارتفع عدد المحبوسين احتياطياً في مصر بشكل كبير وقد تجاوزت فترات الحبس الإحتياطي المعايير القانونية الدولية بل حتى الحد الأقصى للمعايير المحلية.

توضح قضية محمود محمد أحمد حسين الآثار المترتبة على سوء استغلال الحبس الإحتياطي في مصر. اعتقل محمود بعد مرور أيام على بلوغه سن الثامنة عشر لارتدائه عشرًا فميضاً مناهضاً للتعذيب. كان محمود طالباً شاباً ذو مشاركة مدنية يعبر عن حق إنساني عالمي، ولأجل هذا، احتجز محمود وعذب؛ وأودع الحبس الإحتياطي دون توجيه أي تهمة له لأكثر من عامين في السجون المصرية، مع المجرمين والمتمترفين. وتعد قضية محمود واحدة من آلاف القضايا التي تمثل هذا النهج والتهديد الذي تفرضه ممارسات الحبس الإحتياطي العقابي والتي تؤثر على جيل كامل من المصريين.

الحبس الإحتياطي في ميزان القانون

ينص قانون الإجراءات الجنائية المصري، على أن الحبس الإحتياطي هو إجراء قانوني استثنائي يطبق في الحالات التالية فقط (1) في حالة التلبس بالجريمة، (2) أو الخوف من هروب المتهم، (3) أو الخوف من عرقلة الإجراءات القانونية، (4) أو إذا كانت القضية ذات علاقة بالأمن والنظام العام، (5) أو إذا كانت الجريمة جناية أو جنحة تعاقب بالسجن وليس للمتهم محل إقامة معروف في مصر.²

في الحالات التي تدرج في الفئات المذكورة أعلاه، يمكن حبس المعتقل مبدئياً دون تهمة ثلاث مرات لمدة 15 يوماً في كل مرة.³ وإذا وجد القاضي أن التحقيقات الأولية لم تستكمل بعد في غضون الخمسة وأربعين يوماً المذكورة، فيجوز له تجديد فترات الحبس لمدد إضافية؛ ويجوز للنائب العام مراجعة و/أو تلقي شكاوى بخصوص تجديد الحبس.⁴ وينص قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز تمديد الحبس الإحتياطي لأكثر من ستة أشهر في حالات الجنح، و 18 شهراً في الجنايات، وستين للجرم التي يحكم فيها بالإعدام أو السجن مدى الحياة.⁵

وعلى الرغم من أن تعديل 2013 الذي أصدره الرئيس المؤقت عدلي منصور أعطى المحاكم صلاحية تمديد الحبس الإحتياطي لمدة 45 يوماً متجددة دون حد زمني أقصى، إلا أن هذا التعديل كان مقتصرًا على حالات إعادة المحاكمة أو حالات الاستئناف التي سبق أن حكم فيها على المعتقل بالإعدام أو بالسجن مدى الحياة.⁶

وتستخدم البنود الغامضة الواردة في قانون الإجراءات الجنائية مصطلحات مثل "الأمن أو النظام العام"، وهو ما يمنح سلطة تقديرية واسعة النطاق واعتبارات موضوعية للقضاة والنائب العام المواليين للنظام الحاكم في مصر، والذين لا يحتمل أن يقدموا على اتخاذ قرارات لصالح الناشطين، أو الصحفيين، أو سجناء الضمير المستهدفين في الأصل بسبب انتقادهم للحكومة.

¹ See "Extended Pre-trial Detention...Disguised Incarceration," The Arabic Network for Human Rights Information, <http://anhri.net/?p=145083&lang=en>.

² Criminal Procedure Code, Law No. 150 of 1950, Amended Law No. 95 of 2013, Art. 134, <http://helmylawyers.blogspot.com/2010/07/001.html>.

³ Criminal Procedure Code, Law No. 150 of 1950, Amended Law No. 95 of 2003, Art. 142, <http://helmylawyers.blogspot.com/2010/07/001.html>.

⁴ Criminal Procedure Code, Law No. 150 of 1950, Amended Law No. 95 of 2003, Art. 143, <http://helmylawyers.blogspot.com/2010/07/001.html>.

⁵ Criminal Procedure Code, Law No. 150 of 1950, Amended Law No. 95 of 2003, Art. 143, <http://helmylawyers.blogspot.com/2010/07/001.html>.

⁶ SIS, (Sept. 26, 2013), <http://sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=74743#.VtdJ9H0rI2x>.

ويخالف الإطار القانوني المصري التزامه الدولي في مجال حقوق الإنسان، باللجوء إلى استخدام الحبس الاحتياطي كحل أخير، وفي حالات الضرورة فقط، لا سيما في حالة غياب التهم الثابتة. وبموجب القانون الدولي، يحق للمعتقلين أن يحاكموا خلال مدة زمنية معقولة وإلا يفرج عنهم - وهو القرار الذي يتخذ بعد تحليل مبررات الاعتقال، واجتهاد سلطة الإدعاء أو سلطة التحقيق، ومدى تعقيد القضية، ومدى تناسب الحبس مع العقوبة المحتملة.⁷

الحبس الاحتياطي من الناحية العملية

منذ عام 2013، ازداد عدد المحبوسين احتياطياً في مصر أضعافاً مضاعفة. ووفقاً لأحدث إحصاء رسمي صادر عن مصلحة السجون المصرية في ديسمبر 2014، ما زال 7389 شخص قيد الحبس الاحتياطي من إجمالي 12800 شخص احتجزوا منذ يونيو 2013؛⁸ وأشارت وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن هذا الرقم وحده يعكس زيادة قدرها 360٪ في أعداد المحبوسين احتياطياً في السنة الماضية.⁸ وفي حين تقدر منظمات المصرية أن إجمالي عدد السجناء السياسيين قد قارب 40000 سجين، إلا أن عدد المحبوسين احتياطياً قد يكون حالياً أعلى من نظيره في عام 2014.

على الرغم من أن قانون مصر ينص على أن أقصى مدة للحبس الاحتياطي هي عامين في القضايا التي تنتظر لأول مرة والتي من المحتمل أن يصدر فيها حكم بالإعدام أو السجن مدى الحياة، إلا أن في أغسطس 2015، 700 محبوس احتياطياً أكملوا الحبس الاحتياطي لمدة تزيد عن عامين.⁹

وفي إطار انتهاك مصر لالتزامات حقوق الإنسان الدولية وكذا للوائح الخاصة، لا يزال المحبوسين احتياطياً محتجزين في نفس مرافق الاحتجاز التي تضم السجناء المدانين، بما في ذلك الأفراد ذوي الأيديولوجيات المتطرفة. كما أن زنانات السجون غالباً تكون غير نظيفة، وملينة بالصراصير والنمل، ومكتظة بالسجناء، ودرجة حرارتها مرتفعة بسبب سوء التهوية.¹⁰ كما يتعرض المحتجزين للضرب والسب والاعتداء الجنسي والتعذيب.¹¹ وفي بعض الأحيان، يُمنع المحتجزين بشكل تعسفي من لقاء أفراد أسرهم ومصادرة العديد من متعلقاتهم الشخصية.¹² كما تنتشر حالات الإهمال الطبي ولا يتلقى العديد من المحتجزين العلاج اللازم، وعندما ينتهي الأمر إلى مستشفى السجن، نجد أن الرعاية محدودة والموارد ضئيلة.¹³

ومن الجدير بالذكر، أن المحبوسين احتياطياً الذين أُلقي القبض عليهم بالاستناد إلى أسس وهمية، ممن تعرضوا للتعذيب ولظروف قاسية وغير إنسانية، والمحتجزين في زنانات تشبه تلك الخاصة بالسجناء المدانين هم الأكثر عرضة لخطر التطرف. واعتباراً من يناير 2015، أودع كافة السجناء على اختلاف توجهاتهم، بما في ذلك أعضاء جماعة الإخوان المسلمين والجهاديين، في نفس العنابر بصفتهم محبوسين احتياطياً. على الرغم من أن أمن الدولة ازدادت مشاركتها في إدارة السجون، ومنذ ذلك الحين جرى عزل السجناء حسب الأيديولوجية، إلا أن القائمين على السجون ما زالوا- في بعض الأحيان- يعرضون السجناء لخطر التطرف بسجنهم مع المتطرفين في محاولة لجرهم إلى طريق التطرف، وبالتالي، ترتيب قضية ضدهم. ويحدثنا السجين السياسي السابق محمد سلطان من واقع تجربته

⁷ American Bar Association, *Handbook of International Standards of Pretrial Detention Procedure*, ABA RULE OF LAW INITIATIVE, https://www.ilsa.org/jessup/jessup16/Batch%201/handbook_of_international_standards_on_pretrial_detention_procedure_2010_eng.authcheckdam.pdf.

⁸ "Egypt 2014 Human Rights Report," United States Department of State, <http://www.state.gov/documents/organization/236808.pdf>.

⁹ Amnesty International, *Egypt: Photojournalist 'Shawkan' among 700 held for more than two years in pre-trial detention*, AMNESTY INTERNATIONAL, (Aug. 18, 2015), <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/08/egypt-photojournalist-shawkan-among-700-held-for-more-than-two-years-in-pre-trial-detention/>.

¹⁰ Maram Mazen, *Egypt rights lawyers say new prison law legalizes abuses*, ASSOCIATED PRESS, (Oct. 26, 2015), <http://www.sandiegouniontribune.com/news/2015/oct/26/egypt-rights-lawyers-say-new-prison-law-legalizes/>.

¹¹ Arwa Ibrahim, *Prisoners allege systematic torture of opposition*, MIDDLE EAST EYE, (Apr. 25, 2014), <http://www.middleeasteye.net/news/prisoners-allege-systematic-torture-opposition-942566493>.

¹² Leila Fadel, *In A Viral Video, A Misleading Taste Of What It's Like In Egyptian Prison*, NPR, (Sept. 20, 2015), <http://www.npr.org/2015/09/20/441912079/egyptians-say-report-paints-false-picture-of-prison-conditions>.

¹³ Stephen Kalin, *Special Report: In Egypt, Jailed Islamists 'Dying of Neglect'*, REUTERS, (Sept. 3, 2015), <http://www.reuters.com/article/2015/09/03/us-egypt-brotherhood-prisons-specialreport/idUSKCN0R30Y420150903#qTto7jOb21AY8EOY.97>.

الشخصية مؤكداً على أنه كان معه في عنبره محبوسين احتياطياً، وسجناء متهمين لم يحاكموا بعد، وسجناء محكوم عليهم بالسجن مدى الحياة، وآخرين محكوم عليهم بالإعدام.

قضية محمود: صورة للحبس الاحتياطي العقابي

محمود محمد أحمد حسين، الطالب البالغ من العمر 20 عامًا، اعتقل تعسفاً في 25 يناير 2014 عند نقطة تفتيش في المرج، بالقاهرة، لارتدائه وشاحاً لثورة 25 يناير وقميصاً عليه عبارة "وطن بلا تعذيب". وكان قد أُلقي القبض عليه وهو في طريقه إلى منزله بعد مظاهرة سلمية لإحياء الذكرى الثالثة لثورة 25 يناير حينما أوقفته الشرطة؛ وعند سؤال محمود عن سبب احتجازه، تعرض محمود للضرب وجُرد من ملابسه على يد ضباط يرتدون ملابس مدنية. ولم يتوقف الأمر عن هذا الحد، إذ تعرض محمود، بعد ذلك، لما لا يقل عن 4 ساعات من الضرب، فضلاً عن تعرضه للصدمة الكهربائية في الظهر واليدين والخصيتين، وأجبر على الاعتراف زائفاً تحت وطأة التعذيب على حيازته لقنابل مولوتوف وقنابل يدوية، وانتمائه إلى جماعة "إرهابية"، والتظاهر بدون ترخيص، وتلقيه أموال للتظاهر.

كما تعرض محمود، الذي صنفته منظمة العفو الدولية على أنه سجين رأي،¹⁴ لتجديد الاحتجاز شبه التلقائي من قبل محكمة جنايات القاهرة – منها على الأقل 22 مرة غيابياً بسبب عدم إحصار سلطات السجن له إلى قاعة المحكمة. وعلى الرغم من الطلبات المتكررة، إلا أن محاموه لم يُسمح لهم بالاطلاع على أية وثائق ذات صلة بالتهمة الموجهة إليه. في 25 يناير 2016، أتم محمود عامين من الحبس الاحتياطي؛ وعلى الرغم من ذلك رفضت السلطات الإفراج عنه في تحدٍ صارخ للقانون المصري، وما زال قيد الاحتجاز في سجن طرة.

ويمثل محمود، لكونه متظاهر سلمي شاب لا ينتمي لأي حزب سياسي في مصر، الآلاف من المحبوسين احتياطياً في السجون المصرية الذين تعرضوا للحبس الاحتياطي كإجراء عقابي بسبب ممارستهم لحرية التعبير والتجمع. وبدلاً من تكريمهم واحترام شجاعتهم واستعدادهم للحلم بمستقبل أفضل لمصر، ما زال محمود وأمثاله يقضون أفضل سنوات حياتهم عرضةً للتعذيب وظروف الاحتجاز المروعة، بين المجرمين المدانين والمتطرفين، فضلاً عن تعرضهم للانتهاك الصارخ لأبسط حقوقهم الإنسانية الأساسية.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

Wade McMullen, Managing Attorney, Robert F. Kennedy Human Rights
mcmullen@rfkhumanrights.org | www.rfkhumanrights.org

¹⁴ Amnesty International, Egypt: Student Detained and Tortured After Protest: Mahmoud Hussein, AMNESTY INTERNATIONAL, (Nov.14, 2014), <https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/062/2014/en/>.